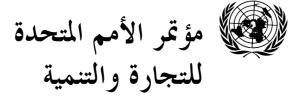
Distr.: Limited 26 September 2012

Arabic

Original: English



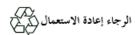
مجلس التجارة والتنمية الدورة التاسعة والخمسون حنيف، ١٧ - ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة	
٢	موجز الرئيس
٢	تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني



موجز الرئيس

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ١١(ب) من حدول الأعمال)

1- أدلى عشرون مندوباً، منهم أربع مجموعات، ببيانات بشأن التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/59/2). وأعرب ١٩ مندوباً عن تقديرهم للاستنتاجات الواردة في التقرير وأشادوا بالدعم الملموس الذي تقدمه الأمانة إلى السعب الفلسطين، لكن وفداً أبدى تحفظاً.

7- وقال ممثل الأمانة إن استنتاجات هذا التقرير وتقرير العام الماضي قد رددها تقريرا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) المقدّميْن إلى لجنة الاتصال المخصصة. ومضى يقول إن باستطاعة الأونكتاد التنبؤ بالمشاكل والمساهمة في المفاوضات التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٢ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتقليل التسرب الضريبي إلى إسرائيل. وأعرب عن أمله في أن يساهم التحليل الوارد في تقرير هذا العام في التصدي للأزمات الناشئة، وتحديد القيود الطويلة الأجل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني واقتراح الحلول لتحويله إلى اقتصاد دينامي للدولة الفلسطينية القادمة. وقال إنه يأمل أن يساهم الأونكتاد بذلك في تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

7- وأعرب جميع المندوبين تقريباً عن قلقهم إزاء القيود التي تواجهها التنمية الفلسطينية، مما في ذلك الاحتلال المستمر، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وتدهور التوقعات الاقتصادية، وتدمير الأصول والقاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وتجزئة الأسواق المحلية، والعزلة عن الأسواق الدولية، والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وتناقص المعونة الخارجية، وضعف القدرة التصديرية، والقيود المفروضة على تنقل الشعب الفلسطيني والبضائع الفلسطينية، والحالة البالغة الخطورة في غزة، وضعف القطاع الخاص، والآثار المدمرة لجدار الفصل، وعدم إحراز تقدم في المفاوضات السياسية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

3- وأعربت الغالبية العظمى من المندوبين عن الأسى إزاء الظروف المعيشة الصعبة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة ودعت إلى توحيد جهود المحتمع الدولي لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية. وذكر أحد المندوبين أن إفقار الشعب الفلسطيني، وتدمير هياكله الأساسية ومنازله وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، جميعها أمور أدت إلى تفاقم التفتت الحالي وظهور "البانتوستانات". وقال إن بلده الذي يضع نصب عينيه تاريخه الخاص من الفصل العنصري والقمع وانتهاك حقوق الإنسان يشحب الأعمال التي لا تساعد في البحث عن حل دائم للقضية الفلسطينية.

GE.12-51681

وذكر عدد كبير من المندوبين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العامين السابقين نمو مُضلّل. فمعدلات الفقر المرتفعة، والبطالة، وتناقص الأجور الحقيقية والإنتاجية، وانعدام الأمن الغذائي وفقدان الأراضي والموارد الطبيعية هي مؤشرات أبلغ دلالة للحقيقة على أرض الواقع.
وأبدت الغالبية العظمى من المندوبين قلقها إزاء الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، وتزايد الدين وتناقص المعونة. وحذروا من التأثير السلبي للتقشف المالي في

الفلسطينية، وتزايد الدين وتناقص المعونة. وحذروا من التأثير الـسلبي للتقــشف المــالي في الظروف الراهنة وعزوا الأزمة المالية إلى انعدام السيادة على الحدود، وتسرب الإيــرادات إلى إسرائيل وفقدان الناتج المحتمل بسبب الاحتلال.

٧- وأشارت الغالبية العظمى من المندوبين إلى أن سنوات الاحتلال جعلت الزراعة الفلسطينية غير قادرة على تحقيق إمكاناتها المتعلقة بالإنتاج والتوظيف. فَرَي نسبة ٣٥ في المائة فقط من الأراضي القابلة للرَي في الأرض الفلسطينية المحتلة تبلغ تكلفته ١١٠٠٠ فرصة عمل و١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وأبدوا جزعهم إزاء العقبات التي تضعها إسرائيل أمام الزراعة الفلسطينية، وسيطرتها الشديدة على الواردات والصادرات، وبناء جدار الفصل، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، ومنع الفلاحين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم واقتلاع الملايين من أشجار الفاكهة. وقالت الوفود إن الحظر الإسرائيلي المفروض على الأسمدة الجيدة قد تسبّب في انخفاض الإنتاجية الزراعية بنسبة ٣٣ في المائة، ما أدى إلى فقدان الإنتاج الفلسطيني القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية.

٨- وأعرب عدد كبير من المندوبين عن قلقهم إزاء ما تقوم به إسرائيل من استخراج مفرط للمياه من المصادر الفلسطينية لاستخدامها داخل حدودها ومستوطناها، في الوقت الذي تحرم فيه الفلسطينيين من حق بناء الآبار لتغطية احتياجاهم المتزايدة من المياه. ولا يُسمح لصيادي الأسماك الفلسطينيين بالصيد سوى في مدى ثلاثة أميال بحرية، بدلاً من الأميال العشرين التي تنص عليها اتفاقات أوسلو. وبدون تحكم الفلسطينيين في أراضيهم ومياههم، لا يوجد مجال كبير لوضع خطط لتنمية الموارد الفلسطينية النادرة وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

9- وأشاد ممثل فلسطين بتقرير الأونكتاد بالمساعدة التي يقدمها للسمعب الفلسطيني. وقال إن التقرير الموجز يقدم تحليلاً عاماً يغني القُراء عن الرجوع إلى مصادر أخرى. ومضى يقول إنه من غير المقبول أن يظل الاقتصاد الفلسطيني رهينة اتفاق اقتصادي تقييدي (بروتوكول باريس) واتحاد جمركي مشوه، تم التوقيع عليهما منذ ١٨ عاماً لتغطية فترة مؤقتة تبلغ خمسة أعوام. وتلك الفترة ينبغي أن تتبعها علاقات اقتصادية طبيعية بين الدولتين. ودعا سلطة الاحتلال إلى إلهاء المستوطنات الاستعمارية والاحتلال العسكري والإفراج عن الفلسطينيين المناضلين في سبيل الحرية من السجون الإسرائيلية. وقال إن قصيتهم العادلة ونضالهم الوطني المشروع سيحالفهما النصر، وأن الصوت الفلسطيني سيسمع في كل مكان حتى يحين يوم التحرير وإنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها في القدس.

3 GE.12-51681

• ١٠ وأعرب ممثل إسرائيل عن ترحيبه ببرامج دعم الاقتصاد الفلسطيني التي ستسساهم في تحقيق سلام دائم، وأبدى اهتمامه بعمل الأونكتاد من أحل بناء القدرات المؤسسية والسياساتية الفلسطينية. وأعرب عن خيبة أمله في التقرير المتورط في السياسة والتحيز بدلاً من التقدم والروح المهنية. ووصف التقرير بأنه منحاز ومملوء بالإشارات الخطأ والمصادر المتحيزة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يشير التقرير إلى الإجراءات الإيجابية التي اتخذها حكومة إسرائيل لتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني، مثل سلسلة الأنشطة التعاونية المتعلقة بالمياه والعمل والمالية العامة. وأبدى تحفظاً باسم حكومته بشأن التقرير.

11- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد هو أكبر مانح في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال عدد من المندوبين إلهم يقدمون الدعم إلى الشعب الفلسطيني عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأعرب عدد كبير من المندوبين عن تقديرهم لأنشطة التعاون التقني التي يقوم بما الأونكتاد وطلبوا زيادة الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني وإلى برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، لتعزيز قدرته البحثية ومشاريعه المتعلقة بالتعاون التقني عما يتفق مع برنامج العمل المكثف الصادر به تكليف من الأونكتاد الثالث عشر.

GE.12-51681